

"سوليدا" قلقة لاعتقال أشخاص في الأوساط الاسلامية

اي عقاب". واضافت: "كشفت قضية الضنية ان السلطات اللبنانية غير ساعية الى الحقيقة، بقدر ما هي راغبة في ايجاد المذنبين باي ثمن. وهذا كان موضع تقرير منظمة العفو الدولي بين الانتهاكات الفاضحة لحقوق المتهمين. وقد مورست بهم افرح انواع التعذيب لاکراههم على الاعتراف".

وطالبت السلطات "باطلاق الموقوفين في حال عدم ثبات اي تهمة في حقهم، وعدم اجازة اي نوع من انواع التعذيب او سوء المعاملة بحقهم، وعدم الحجر عليهم طويلاً، والسماح لهم في أسرع وقت بالاتصال بمحاميهم والخضوع للعلاج الطبي الذي تقتضيه حالتهم، ومثولهم امام المحاكم المختصة وتمكينهم من ممارسة حق النقض فعلاً، والامتناع في جميع الاحوال عن انزال عقوبة الاعدام في حقهم".

وذكرت بأنه "على اختلاف درجات الاتهام، يبقى ظن البراءة القاعدة الاساسية، وان اي ادعاء بالتعذيب او سوء المعاملة يجب ان يكون فوراً موضع تحقيق، وان الاعترافات المبتزة احتمالاً لا يجوز اخذها في الاعتبار في اثناء المحاكمات".

اعربت حركة "سوليدا" (لدعم اللبنانيين المحتجزين قسراً) عن "بالغ قلقها للمعلومات الواردة عن اعتقال اشخاص في الاوساط المفترضة اسلامية في لبنان". واذ ابدت خشيتها من "ان تتخذ مكافحة الارهاب ذريعة لشتى انواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسانية"، دعت السلطات اللبنانية الى "تخسير كل الجهود لضمان الحقوق كاملة لجميع الموقوفين اكانوا متهمين باعمال ارهابية ام سواها من الجرائم، وذلك تقيداً بنصوص "الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، ولبنان من موقعه".

وقالت في بيان: "ثمة عاملان يعززان الشعور بالقلق، الاول تدخل الجيش السوري في هذه الاعتقالات، وهو لا يتمتع باي شرعية تخوله الاقدام على اعتقالات على الاراضي اللبنانية، والثاني الوضع السائد لبنان اذ ان البحث عن المسؤولين الفعليين عن الاعتداءات والتفجيرات صعب بمكان، لعدم سيطرة السلطات على كل الاراضي اللبنانية، خصوصاً المخيمات الفلسطينية حيث لا تزال الجرائم على اختلاف انواعها خارج